ذلك تقدير العزيز العليم

الحمد لله الذي وفقنا لطبع هذا الكتاب المستطاب الذي
صنفه الامام الهمام مولانا الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوي عفي عنه

ميزان العقائد

مع حاشيته

غزال العقائد

للعلامة الالمعي مولانا نظام الدين الكيرانوي تحت ادارة راجي
رحمة ربه القوي ظهير الدين بن سيد احمد ولي اللهي الدهلوي

في المطبع الاحمدي الواقع في الدهلي

بسم الله الرحمن الرحيم
نحمدك يا من توحد بالكبرياء
وتفرد بالبقاء ونصلي على حبيبك محمد خاتم
الانبياء وعلى آله الاتقياء واصحابه الاصفياء
وبعد فيقول العبد المعتصم بحبل الله القوي
محمد نظام الدين المدعو ان هذه
الكبير انوار
الفرائد

ملقبة
على شرح ميزان العقائد
للامام الهمام الفاضل القمقام
مولانا الشاه عبد الحق رحمه الله وادخله في دار
السلام وقد اوقفته المحقق المحري الدهلوي الشاه
ظهير الدين سيد احمد ولي الله
الدهلوي والله الموفق
والتيسير وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العلمين والصلوة والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين في التتميم

الله محمود في جميع افعاله ؛ ومحمد الله مصلي ومسلم عليه مع صحبه واله
ستوده شد ١٢ رحمت فرابسند ١٢

قوله الحمد الخ يحتمل الجنس والاستغراق والعهد وفي الاستغراق **اشكال**

مشهور وهو لزوم عينية الحكاية والمحكي عنه **والدفع** بانه بجميع اجزائه

ماخوذ في جانب الموضوع والتغاير بالاجمال والتفصيل تامل لختار

اسمية الجملة لكونها دالة على الدوام والثبات وقدم الحمد

لانه المناسب للمقام وهي في الاصل جملة فعلية فيكون انشاء

للحمد فان الاخبار بذلك عين الحمد **قوله** لله لفظ الله

على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين مقالة فيما يتعلق بالاله

علم للذات الواجب الوجود لا اسم لمفهوم الكلي الواجب بالذات
لانه ينافيه دلالة كلمة التوحيد عليه ولذا اختاره دون الرحمن
اوغيره **قوله** على سيدنا الضمير لجميع بني آدم كما ورد انا سيد
ولد آدم ولا فخر **لا يقال** نبينا عليه السلام ايضا داخل
فيهم فيكون سيدا من نفسه وهو ظاهر البطلان لانا نقول
بحكم العقل ببداهته بخروجه عليه السلام عنهم فهو
تخصيص عقلي كما قيل في قوله تعالى والله على كل شئ قدير
قوله محمد عطف بيان لقوله سيدنا **قوله** اجمعين
حال من الصحب وتاكيد **قوله** مقالة ليعلم ان هذه الرسالة
مرتبة على ثلث مقالات وخاتمة المقالة الاولى فيما يتعلق
بالاله من اثبات الذات والصفات والثانية في مباحث النبوة
والامامة والثالثة في المعاد واحواله والخاتمة تتمة لبعض
مباحث المعاد وغيرها **قوله** فيما يتعلق بالاله الخ ما
موصولة اي في مباحث يتعلق تعلق اثباتها له او نفيها عنه

والاله فی الاصل یطلق علی کل معبود ثم غلب استعماله فی المعبود
بالحق الذی ذاته اقتضت وجوده اعلم ان علم العقائد موضوعه
ذات الله تعالی لانه یبحث فیه عن عوارضه الذاتیة التی هی اما
صفاته تعالی کالعلم والقدرة والرؤیة والکلام او افعاله اما فی الدنیا
بخلق افعال العباد وغیر ذلک من بعث الرسل واظهار المعجزة
وتعیین الشرائع ونصب الامام او فی الآخرة کالمعاد الجسمانی
والحشر والنشر والسوال والحساب وعذاب القبر ولاریب
فی موضوعیة ذات الله تعالی لعلم العقائد اما علم الکلام
فقد اختلف فی موضوعه فزعم کل ما خالج نفسه ولا تعلق لغرضنا
فی هذه الرسالة الوجیزة بل الجوهرة العزیزة وانما بیناه تفصیلا
فی الکتب الاخر وما قیل من ان موضوع العلم لایبحث فیه عنه
بل من احواله فذات الله لیس موضوعا لعلم العقائد لانه یبحث عنه
فیه فهو مدفوع بان هذه المسئلة لیست من هذا العلم فی
الاصل بل لما لم یجدوا فی الاسلام علما اعلی من هذا العلم
وکانت هذه المسئلة مهتمة لها کثیر اهتمام ادخلوها فی هذا العلم

فی العلم الذی هو اعلی العلوم للمناسبة بینهما فلا یلزم الاعتراض بالبحث عن الموضوع فتامل ١٢

لو لم يكن لم يكن موجود

وذلك ظاهر على من راى عقائد السلف فانهم كانوا لا يبحثون عن اثبات الواجب وانما تكلم بها المتاخرون لما رأوا بعض الفرق كالدهرية ينكرون هذه المسئلة مع انها امّ العقائد **قوله** لو لم يكن لم يكن موجود اه تفصيل هذا الدليل ان العقل يقسم الموجود فی اول النظر الی ما يجب وجوده بالنظر الی ذاته والی ما يجوز عليه الوجود والعدم بالنظر الی ذاته والاول هو الواجب والثانی هو الممكن - اما الممكن فوجوده بديهی لا يحتاج الی بيان لما نشاهد من عدم بعض الموجودات سابقا او لاحقا او سابقا ولاحقا واما الواجب فيحتاج الی بيان **وبيانه** ان النظر فی مفهوم الوجود يعطی انه لا يمكن تحقق الا به اذ لو انحصر الموجود فی الممكن لم يتحقق موجود اصلا بيان الملازمة انه علی هذا التقدير تحقق الممكن اما بنفسه وهو محال بداهة او بغيره وذلك الغير ايضا ممكن فاما ان يتسلسل الآحاد الی غير النهاية او يدور وعلی التقديرين يكون

١٢ قوله والاول الخ وهو ما يجب وجوده بالنظر الی ذاته ١٢ قوله وبيانه الخ النظر الخ اقول فی هذا الدليل تفصيل كما فی شرح العقائد مبنيان مبدأ الممكنات باسرها لا بد ان يكون واجبا اذ لو كان ممكنا لكان من جملة الممكنات فلم يكن مبدأ انتهى اعنی اثبات الواجب مسئلة يتوقف عليها الاقرار بالنبوة وصدق دعوى مدعيها فهذه المسئلة من اعظم اركان الايمان بالرسالة كالتوحيد والاتصاف بالصفات الكمالية ١٢ محرره الفقير اذا علم شرح ميزان العقائد لمولانا نظام الدين الكيرانوی

انتفاءُ الاحاد بأسرها بان لايوجد شئ منها ممكنا فيكون وجودُ
كل واحد من تلك الممكنات غير مستند الى سبب مرجح وجوده
على عدمه وهو محال لأن الممكن مالم يجب لم يوجد ولا يتحقق
الوجوب الا اذا امتنع جميع انحاء العدم وهذا الامتناع فى الممكنات
الصرفة بدون الواجب غير متحقق لجواز انتفاء كل منها فى ضمن انتفاء
الكل فتدبر اقول تقريرهذا الدليل على وجه لايتوقف على ابطال الدور
والتسلسل مع لطافة اخرى يتوقف على تمهيد مقدمتين احدهما تصورية
والاخرى تصديقية اما الاولى فهى ان يقال ان مرادنا بالموجب
التام هو الكافى فى وجود اثره اى لايحتاج فى ايجاد الاثر الى امر خارج
عن ذاته واما الثانية فهى ان الممكن لايجوز ان يكون موجبا
تاما للشئ لان موجبيته يتوقف على الغير اما الصغرى فهو توقف
موجبيته على موجوديته فضرورية لاستحالة كون المعدوم موجدا
لغيره واما الكبرى وهى توقف موجدية الممكن على غيره فظاهر اذ
الممكن بحسب ذاته لايقتضى شيئا من الطرفين بل كل منهما بالغير
والا لم يكن ممكنا بل واجبا او ممتنعا فاذا تمهد هاتان المقدمتان

قوله وهواى كون كل واحد من الممكنات غير مستند

قوله لان الممكن مالم يجب الخ يعنى ان الممكن لايكون موجودا الا اذا وجب وجوده بالغير بسبب امتناع جميع انحاء عدمه وفى الصورة المفروضة لم يمتنع جميع انحاء عدمه لان عدم تحقق الواجب نحو من انحاء عدمه فافهم ١٢

قوله تقريرهذا الدليل الخ يعنى ان الاستحالة فى التقرير الاول بلزوم الدور او التسلسل ويلزم الاستحالة فى هذا التقرير بدون لزوم الدور والتسلسل لكنه موقوف على مقدمتين كما بينه ماتن ١٢

قوله لاستحالة الخ

فقادرا

نقول ههنا موجود قطعا فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا احتاج الى موجب تام قطعا فان كان ممكنا فهو باطل للمقدمة الثانية فهو واجب وهذا الدليل لطيف خفيف المؤنة قد وقفت بفضل الله تعالى لاستخراجه **قوله** ورد عليه بعض من ذكر عنده هذا الدليل نقضا اجماليا وهو ان الافعال الاختيارية كالقيام والقعود والاكل والشرب وغيرها فاعلها هذا الشخص الممكن قطعا عند المعتزلة فيكون الممكن موجدا لغيره **اقول** الجواب الجدلي عن هذا النقض انه على مذهب المعتزلة دون من هبنا لكن الاولى في الجواب ان المعتزلي غير قائل بان الممكن موجب تام لافعاله بل مباشر قريب كيف وفعله متوقف على وجوده وعلى شرائط اخرى مما لا اختيار له فيه فلم يتم النقض والله اعلم **قوله** فقادرا - الفاء في قوله فقادرا للتفريع وصحة التفريع على ما تقدم ظاهر لانه لما ثبت وجوب الوجود استلزم ذلك الاتصاف بجميع صفات الكمال وصفة الكمال انما هي القدرة دون الايجاب وفي التفصيل ان الفاعل اما ان يكون فعله تابعا للداعي ولا بل يكون مقتضى ذاته والاول يسمى قادرا والثاني موجبا والقدرة عند المتكلمين عبارة عن صحة الفعل والترك والارادة صفة مغايرة للعلم والقدرة توجب

قوله نقضا اجماليا اقول النقض على ضربين اجمالي وتفصيلي فالاجمالي ههنا ان يقال ان الدليل بجميع مقدماته باطل لما انه يقال ههنا ان دليل امكن معه ان القيام والاكل والشرب وغير ذلك من الافعال الاختيارية تعمل عنه بالاختيار فالممكن يكون علة وموجبا للافعال الذات تخلف بخلافه والنقض التفصيلي ههنا ان يمنع المقدمة المعينة من مقدماته فالاول نقض على تمام الدليل فيكون اجماليا والثاني نقض على مقدمة من مقدماته فيكون تفصيليا ١٢

قوله فقادرا اي يكون قادرا بالممكنات الخاصة في ايجادها وابقائها واعدامها وتغييرها واما الممتنعات فهي في نفسها غير صالحة لتعلق القدرة بها فعدم القدرة عليها لا يستلزم العجز لان العجز عدم ملكة القدرة ويشترط في محله صلوح المقدورية والدليل عليه قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير واما الممتنعات بالغير فهي على التحقيق مقدورة وان اباه بعض الاشعرية بذلك لا يتسلخ عن امكانها الذاتي وهو معيار المقدورية

اي عدم كون الفعل مكروها وقال اصحابنا انه صفة مغايرة للعلم والقدرة ١٢

قوله فافهم ١٢ والارادة صفة مغايرة للعلم قال الحكماء الارادة نعم محتمل ان ليس بينهما فرق فالارادة عند الحكماء نفس العلم بوجه النظام الاتم وسموه عناية كما صرح به ابن سينا وقال ابو الحسين البصري وغيره من المعتزلة انها علم بنفع الفعل وقال الحسين م

عالماً مطلقا للآثار مريدا للتخصيص فمختاراً

تخصيص احد المقدورين بالوقوع دون الآخر والظاهر من كلام المصنف انه اراد بالقادر غير المختار وهو ما يقول به الفلاسفة من انه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل ومقدم الشرطية بالنسبة الى وجود العالم دائم الوقوع وبهذا ظهر ايراد قوله فمختاراً بعد ذكر القدرة **قوله عالماً** اقول قد يطلق العلم ويراد به مطلق الادراك وهو الصورة الحاصلة من الشئ عند الذات المجردة استدل المتكلمون على علمه تعالى بافعاله المتقنة المحكمة التي يحار فيها الناظر ويقف قائلاً ربنا ما خلقت هذا باطلاً فحاصل استدلالهم انه لو لم يكن عالماً قادرا لم يصدر منه تلك الآثار لاستحالة كما نقول لو لم يكن النار محرقة لما صدر منها الاحراق فهذا استدلال باللازم على الملزوم فتامل وقد اشير الى هذا الاستدلال في المتن بقوله للآثار فهو دليل للعلم والقدرة **قوله مطلقا** يتعلق بقوله فقادراً وعالماً كليهما يعني ان قدرته تعالى عامة لجميع الممكنات والدليل عليه ان علة المقدورية وهو الامكان مشترك بين جميع الممكنات فيكون جميع الممكنات مقدورة له تعالى اقول لا نسلم ان الامكان علة المقدورية بل انما هو علة الحاجة الى المؤثر والمؤثر اما موجب وقادر فالاستدلال الصحيح ان يقال

---

١ قوله وهو ما يقول به الفلاسفة القدرة لها معنيان معنى اعم وهو انه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل وهو متفق عليه بين اهل الكلام والفلسفة ومعنى اخص وهو انه يصح منه ايجاده وتركه وليس شيء منهما لازما للذات واتفق عليه المتكلمون خلافا للفلاسفة القائلة بانه علة موجبة لا مختارة وعليه مبنى قدم العالم ويلزمون علينا ترجيحا بلا مرجح في اختيار احد الامرين دون الآخر ١٢

٢ قوله استدل المتكلمون ان بداهة العقل حاكمة بان حدوث العالم على هذه الصفات المستحسنة العجيبة والنظام البديع المحكم لا يكون الا اذا كان الصانع عالما بجميع احواله على ان الجهل نقص فيلزم النقص في ذاته تعالى وتقدس من ذلك ١٢

٣ قوله للآثار حاصل الاستدلال ان الواجب جل مجده تصدر عنه الآثار في كل حين وآن وصدور الافعال والآثار البديعة لا يكون الا بعلم سابق وقدرة تامة فلا يمكن صدورها عنه الا بعد ما قيل بالواجب بانه يكون قادرا وعالما ١٢ غ [illegible] الفضل [illegible] ان العقائد [illegible] نظام الدين الكيرانوي

ان المقتضى للقدرة هو الذات يوجب استناد صفاته تعالى الى ذاته و
المصحح للمقدورية هو الامكان لان الوجوب والامتناع يحيلان المقدورية ونسبة
الذات الى جميع الممكنات على السواء فاذا اثبت قدرته على بعضها ثبت على كلها
وهذا الدليل بعينه يجرى فى اثبات عموم العلم فان علمه تعالى يعم الكليات
والجزئيات عند اهل السنة والجماعة وقالت الفلاسفة انه تعالى لا يعلم الجزئى الزمانى
والا لزم كونه تعالى محلا للحوادث لان العلم هو حصول صورة مساوية للمعلوم
فى العالم فلو فرض علمه بالجزئى الزمانى على وجه يتغير كان جهلا اقول وبالله
التوفيق هذا الكلام يناقض قولهم ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول وان
ذاته تعالى علة لجميع الممكنات التى من جملتها الجزئى الزمانى وانه عالم بذاته
والعجب انهم كيف غفلوا عن هذا التناقض مع دعواهم الذكاء فهم
بين امور خمسة الاول ان الجزئيات الزمانية لا تنتهى فى سلسلة الحاجة
الى الواجب لانها اذا لم تكن معلولة له لم يلزم من علمه بذاته العلم بها لكنه
باطل بالاجماع الثانى ان يثبتوا انتهاءها فى سلسلة الحاجة اليه لكن
لم يقولوا بان العلة التامة اذا علمت بعلم تام لم يستلزم ذلك العلم بالمعلول
وهذا ظاهر الثالث ان يقروا بانهم عجزوا عن اثبات كونه تعالى عالما بذاته

فالعالم حادث

ويعتبره فانه حينئذ لا يلزم من انتهائها اليه وان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول مع كونه عالما بها الا انه ليس بعالم لذاته التي هي علة لكنه مسلم عندهم الرابع ان لا يجعلوا العلم حصول صورة مساوية للمعلوم في العالم فانهم اذا لم يقولوا بذلك لا يلزمهم حصول الصورة في ذاته تعالى لكنه باطل غير مسلم عندهم قالوا انا ندرك اشياء لا وجود لها في الخارج فلو لم تكن منطبعة في النفس كانت اعداما محضا فيستحيل الاضافة اليها وايضا فلا يتم شبهتهم المذكورة الخامس ان يجوزوا كونه تعالى محلا للحوادث وما ذكره انما يتم على تقدير الزيادة دون العينية التي هي مذهب الحكماء والمحققين من المتكلمين وايضا التغير انما هو في التعلق والاضافة دون صفة العلم كما لا يخفى

قوله فالعالم حادث اه اقول الفاء للتفريع والتفريع على قوله فقادرا ووجه التفريع ان الفاعل اما ان يكون موجبا او مختارا على سبيل الانفصال الحقيقي وتوضيحه ان الفاعل اما ان يكون بحيث يصح منه الفعل والترك او لا والاول المختار

له قوله فانه حينئذ لا يلزم يعني سلمنا ان الجزئيات معلولة لكنا لا نسلم ان علم العلة مستلزم لعلم المعلول لكنا لا نسلم فهمنا ان الواجب لعلة ذاته حتى يلزم من علم العلة علم المعلول الذي هو الجزئي فتفاصيل الامر الاول عدم تسليم المعلولية للجزئيات والامر الثاني عدم تسليم استلزام علم العلة علم المعلول والامر الثالث علم تسليم علم العلة حتى يلزم من علمها علم المعلول ١٢

له قوله وايضا يعني ان التغير الواقع في الواجب تعالى انما يكون محالا اذا كان التغير في الذات وفي الاوصاف الحقيقية واما التغير الذي ليس في الذات والاوصاف بل في التعلقات والاضافات فهو جائز ليس بمستحيل والامر هنا هو الثاني عندهم علم الجزئي ١٢

له قوله على سبيل الانفصال الحقيقي اي الانفصال الحقيقي بين الفاعل الموجب والمختار ان كان فعله تشير الى الفاعل الموجب والانفصال الفاعل المختار لا يمكن اجتماعهما بينهما حقيقيا لان الفاعل الموجب الجبر بين الفاعلين المختار كذلك فالفاعل اما ان يكون موجبا او مختارا على سبيل الانفصال الحقيقي ١٢

والثانی الموجب وبیانه ان الفاعل اما ان یکون فعله تابعا للقصد
وداعیة اولا یکون بل لقاسر او طبع المحل الاول هو المختار
والثانی الموجب ولیعتبر العاقل من نفسه الفرق بین حرکته علی
وجه الارض فی مصالحه ومهماته وبین حرکته حال لقائه من شاهق وحرکات
بنفسه فانه یجد من نفسه فی الاول بحیث یمکنه الفعل والترك
ویرجح احدهما باتصال میل جازم منه الی قوة وذلك المیل تابع
لتصور جلب نفع او دفع ضرر وفی الثانی یجد من نفسه بحیث لا یقدر
علی ترك الحرکة اذا ثبت ذلك فاعلم ان فعل المختار حادث لانه
لو لم یکن متاخرا عنه لکان موجودا معه لا یتخلف عنه لزم دعوة
الداعی الی ایجاد الموجود وقصد القاصد الی تحصیل الحاصل
وهو ضروری الاستحالة فلما ثبت کونه تعالی قادرا ثبت
حدوث العالم والمراد بالعالم ما سوی ذاته ولما کان المقرر عند
الجمهور ان الخبر یذکرنا الخبر اردنا ان ننبهك علی تطبیق
شریف بین المتکلمین والحکماء فی نزاعهم بین القول بالایجاب
والاختیار فنقول اعلم اولا ان کمالات الله تعالی بالنسبة الی

حـ

الخلق منحصرة كلياتها فى اربعة انواع ابداع وخلق وتدبير وتدلى والانزاع فى ان ما صدر عنه تعالى بطريق الخلق والتدبير والتدلى بطريق الاختيار دون الايجاب فهو متفق عليه بين المتكلمين والحكماء كما يلوح من النمط الخامس من الاشارات فراجعه والنزاع فى ان الابداع بمعنى اخراج الايس من الليس هل هو بطريق الايجاب او الاختيار فهو ليس فى معارك النعالى بل حقيقة الحال ان الارادة لما كانت عين الذات عند الفلاسفة كان الابداع ايجابا عندهم وليس معنى الايجاب عندهم ما سمعته قبل فانه من مخترعات المتكلمين بل قال الحكماء فى بعض كتبهم انه تعالى ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل ويجعلون مقدم الشرطية الاولى واقعا بل واجبا ولا يخفى انه بعينه معنى صحة الفعل والترك فظهر ان معنى الايجاب هو اقتضاء الذات وجود العالم اقتضاء لا يتخلف عنه فافهم فان هذا التحقيق له تفصيل كثير ليس هذا موضعه فانه مقام الاختصار وعسى ان يكون له عود قوله حـ الخ الحى

قوله ١٧ ان الارادة لما كانت الخ ان الفلاسفة زعموا ان صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته يسمى باعتبار التعلق بالمعلومات عالما وبالمقدورات قادرا ١٧ الخ غير ذلك من الاعتبارات ١٢ غرر الفرائد على شرح ميزان العقائد

سميع بصير متكلم

عند الحكماء الدراك الفعال وعند الاشاعرة صفة قديمة قائمة بذاته
يقتضي صحة العلم والقدرة وقال اكثر المعتزلة انها حالة زائدة على ذاته
يستتبعها العلم والقدرة **قوله** سميع بصير آه قد دلت الحجج السمعية
على انه تعالى سميع بصير وليس في العقل ما يصرفهما وظواهرها فيجب الاحتراز
بها واليه اشار بقوله للتواتر فانه مذكور في القرآن والقرآن متواتر
ولانه تعالى عالم بالمسموعات والمبصرات فيكون عالما بها
حال حدوثها وهو المعنى بكونه سميعا **قوله** متكلم آه اقول الدليل
على انه تعالى متكلم الخبر المتواتر وهو يفيد العلم اليقيني والمراد
بالخبر المتواتر اما القرآن حيث قال وكلم الله موسى تكليما او
الاجماع المتواتر الينا فان الانبياء كلهم اجمعوا على ذلك
ثم ان المصنف دفع شبهة المعتزلة بقوله حقيقة والتفصيل
موقوف اولا على تحرير الدليل حتى يتاتى القدح والدفع فنقول ان الكلام مسند
اليه تعالى وكل مسند اليه تعالى فهو صفة ازلية له فالكلام صفة ازلية فان قلت
ثبوت الشرع موقوف على ثبوت الكلام وثبوته موقوف على

---

١ **قوله** وعند الاشاعرة ليس معنى الحياة في حقه تعالى ما يقوله الطبيعي من قوة الحس وقوة التغذية ولا القوة التابعة للاعتدال النوعي التي يفيض عنها سائر القوى الحيوانية ولا ما يقول به الحكماء من ان معنى كونه حيا انه يصح ان يعلم ويقدر بل هي صفة حقيقية قائمة بالذات تقتضي صحة العلم والقدرة والارادة ولهذا يعلم انها صفة اخرى حقيقية وليست بمحض الوجود الباقي فيكون ذلك ايضا منخرطا في سلك التشابهات الجهة وكذا العلم والكيف كالسمع والبصر ١٢

٢ **قوله** سميع السمع صفة تتعلق بالمسموعات والبصر صفة تتعلق بالمبصرات فتدرك بهما ادراكا تاما لا على سبيل التخييل والتوهم ولا على طريق تأثر حاسة ووصول هواء ولا يلزم من قدمهما قدم المسموعات والمبصرات كما لا يلزم من قدم العلم والقدرة قدم المعلومات والمقدورات ١٢

٣ **قوله** اقول الدليل يعني ان دليل كون الله تعالى متكلما هو الخبر المتواتر اعم من ان يكون قرآنا او اجماعا وهو يفيد العلم اليقيني قال في شرح العقائد والدليل على ثبوت صفة الكلام اجماع الامة وتواتر النقل عن الانبياء عليهم السلام انه تعالى متكلم مع القطع باستحالة التكلم من غير ثبوت صفة الكلام وهو متكلم بكلام هو صفة له

[illegible] امتناع اثبات المشتق للشيء من غير قيام ماخذ الاشتقاق به ١٢

ثبوت الشرع فلزم الدور قلت ثبوت الشرع انما يتوقف على الكلام اللفظي دون النفسي وان الشرع الذي يتوقف ثبوته على ثبوت الكلام اللفظي هو الكتاب واما السنة فلا نحن نستدل بالسنة المتواترة وهذا هو الظاهر من كلام المصنف فان التواتر اكثر ما يستعمل في السنة غاية ما في الباب ان السنة يتوقف ثبوتها على اثبات الصانع العليم القدير واثبات النبوة بما سوى الكتاب من المعجزات واورد المعتزلة ههنا شبهة هي انا لا نسلم انه تعالى اسند الى ذاته حقيقة لم لا يجوز ان يراد خلق الكلام على سبيل المجاز سواء في الطرف والنسبة واجيب عنه بان الحقيقة اصل والمجاز فرع فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة انما الدليل على من اراد غير المعنى الاصلي ثم اعلم ان ههنا قياسين متلازمين احدهما ان الكلام صفة له وكل ما هو صفة له فهو قديم فالكلام قديم وثانيهما ان الكلام مركب من الحروف المتعاقبة في الوجود وكل ما هو كذلك فهو حادث فالكلام حادث فافترق الناس الى فرق اربع فذهبت الاشاعرة والحنابلة الى القياس الاول فقدحت الاشاعرة

قوله على الكلام اللفظي دون النفسي الكلام اللفظي هو الحروف والعبارات الدالة على المعنى الذي هو قائم بذاته تعالى والنفسي هو المعبر عنه بهذه العبارات القائم بذاته تعالى ١٢

قوله كما لا يخفى على الفهيم ١٢

قوله واورد المعتزلة الخ قال المعتزلة انه تعالى متكلم بكلام ليس هو صفة له بل هو قائم بغيره اعني تكلمه بمعنى انه اوجد الاصوات والحروف في محالها واشكال الحروف والكتابة في اللوح المحفوظ اورد عليهم بان المتحرك من قامت به الحركة لا من اوجدها اذ هو المحرك لا المتحرك ١٢

قوله فلا يحتاج الخ ان الدليل والنكتة انما يطلبان للاشياء الفارقة عن مقتضياتها للاشياء الفارقة في محالها ١٢

قوله فقدحت الاشاعرة في صغرى القياس الثاني بان قولهم الكلام مركب من الحروف المتعاقبة في الوجود لا نسلم ان الكلام الذي هو صفة له هو الكلام اللفظي بل الكلام النفسي القائم به تعالى كما بيناه والكلام اللفظي الذي هو عبارة عن الحروف والاصوات مركب من الحروف المتعاقبة في الوجود وقدحت الحنابلة في كبرى القياس الثاني اعني كل ما هو مركب من الحروف فهو حادث ١٢

فی صغری القیاس الثانی وقالوا الانسلم ان الکلام مرکب من الحروف فان
کلامه لفی الفواد وانما جعل الکلام علی الفواد دلیلا والحنابلة فی کبراه
وحاصل مذهبهم یرجع الی مذهب الاشاعرة وهو مختاری ومختار والدی
قدس سره وتحقیقه موقوف علی تمهید المقدمتین الاولی ان الکلام الحادث
له اعتبارات شتی ووجودات کثیرة ممتازة بعضها عن بعض وبها
یمتاز بعض الاحکام عن بعض فمن وجوداته وجود خطی ووجود
آخر غیر ذلک واظهر امثلته دیوان الحافظ مثلا فان له وجودات
وجود خطی ووجود لفظی ووجود به ینسب الی الحافظ رح وبذلک
الوجود یقال لانه مضی علی ترتیبه وتهذیبه خمسمأته سنة مثلا
والمقدمة الثانیة ان الموضوع الواحد الذی یحمل علیه کثیر من المحمولات
یوخذ باعتبار کل محمول بقید مناسب له بذلک المقید یمتاز عن
ان یکون موضوعا لمحمول آخر غیره فان اخذت الموضوع بدون
المناسبة فقد لغوت الاتری زیدا مثلا واحکام المحمول علیه
فانها علی ضروب شتی وانحاء متفاوتة منها القائم والناطق والجزء
والانسان والحیوان والموجود فلا یصدق علیه قائم الا اذا اخذت

له قوله وتحقیقه الخ حاصله ان الاشیاء لها اعتبارات ووجودات شتی یثبت ببعض الاعتبارات لبعض الوجودات احکام لاتثبت لها بالاعتبار الآخر کان الرجل الخارجی یحکم علیه بانه جوهر باعتبار القیام والجلوس علیه بانه قائم وبالعکس ولا حکم علیه بالحدوث لان من حکم علیه بالحدوث فی نظر الی الوجود والقدم ومن حکم علیه بالقدم نظر الی الوجود الازلی القائم بنفسه تعالی فالکلام القائم یوجدان فی والقائم باعتبار تغایر الکلام باعتبار والوجود الاعتبار والوجود فیه انما المناقشة فی الحدوث والمناقشة والقدم باعتبار واحد وههنا لیس کذلک فافهم ١٢

له قوله الاتری زیدا الخ یعنی ان الاحکام المرتبة علی زید مختلفة باعتبار اخذه ایاه بحیثیات مختلفة وان کانت ذات زید واحدة بالتشخص مثلا اذا اخذت زیدا باعتبار القیام حکمت علیه بانه قائم لاقاعد وبالعکس واذا اخذت زیدا بحیثیة العلم فاحکم علیه بانه عالم لاجاهل وهکذا ١٢ غ ر

الموضوع على انه حيوان محصل بالنطق فقط فكذب فان اخذت
الموضوع على انه مختلط به المحمول لغوت وان اخذته على انه عري
عن القيام احلت فاعلم ان القيام لا يصدق على زيد الا على وجه
من الوجوه فاذا تمهد ذلك فتفطن ان القرآن له وجودات كثيرة
ولكل وجود ثبت له الحكم على حدة فاعتبار انه محفوظ في الصدور
يحمل عليه انه محفوظ في الصدور ويوجد في هذا الحمل بانه كلام خاص
قام بحافظة الحافظ وباعتبار انه مكتوب يحمل على انه مكتوب في
المصاحف والموضوع في كل من احكامه يغاير الآخر منها فاذا حملنا
القديم والازلي وامثالهما من الالفاظ عليه لا شك ان يلاحظ
في هذا الحمل بوجود يصح عليه القدم والازلية وذلك الوجود
هو الوجود الذي به يحمل على ديوان الحافظ انه مضى عليه
خمسمائة سنة فعند الاشاعرة موضوع القديم والازلي هو
الكلام النفسي وعندهم موضوعه ليس الا هذا الكلام
الحادث فاذا فهمت مذهبهم فاعلم ان ما شنع عليه بعض
المتاخرين هو تشنيع على نفسه بالقصور عن فهم كلامهم ومثاله

والالفاظ والحروف وهو المراد بالكلام اللفظي ويصح الحكم عليه بالقدم والازلي على انه صفة ازلية للواجب باعتبار المعنى القائم به تعالى وهو المراد بالكلام النفسي فالحادث كلام لفظي والقديم كلام نفسي قال ع شرح العقائد وتحقيق العبارات بيننا وبينهم يرجع الى اثبات الكلام النفسي ونفيه والا فنحن لا نقول بقدم الالفاظ والحروف وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي ١٢

بالحدوث باعتبار ... يصح الحكم عليه فاعلم ان القرآن الحيثيات عند تعدد تكون مختلفة للاتيان الاحكام اي اذا اعهدنا ذلك الخ فاذا تمهد ١٢ قوله

حقيقة للتواتر صادق ليس بظالم للنقص

لكن كان يضرب راسه بالجبل لينكسر الجبل وانه لا يدرى انه لا وبال على
الجبل وانما الوبال على راسه فما احسن ما قال ان من يذر التراب على القمر
لا يقع الا عليه وبصدق الاليه ذهب المعتزلة والكرامية الى القياس
الثانى فقدحت المعتزلة فى صغرى القياس الاول والكرامية فى كبراه
قوله حقيقة آه خلافا للمعتزلة وغيرهم من اهل البدع فانهم
يقولون ان التكلم فيه تعالى مجاز عن خلق الكلام فى غيره من
الاجسام كجبرئيل وغيره قوله للنقص آه يجوز ان يتعلق
بكليهما اى بالصادق على ان فى القضية جزءا سلبيا وبليس بظالم
وهو النقص عنه تعالى مما اجتمع عليه كافة العقلاء قوله واحد
مطلقا اقول تفصيل ذلك موقوف على امر آخر فاستمع ان
الكثرة بديهى التصور وهى قد تكون خارجية وقد تكون ذهنية
كتاليف الماهية من الاجناس والفصول والاول اما ان لا يكون
الماهية بكليتها موجودة فى كل واحد من آحاد الكثرة
او تكون الاول تكثير الماهية باجزائها التى تالفت منها

قوله يجوز ان يتعلق الخ يعنى ان قوله للنقص اما متعلق بقوله صادق فالمعنى ان الواجب القديم صادق لا كاذب لان الكذب من الاوصاف القبيحة والله جل مجده منزه عن جميع النقائص والقبائح ولهذا السلبى الذى هو دليل الجزء الموجب فيفهم من الجزء ... واما متعلق بقوله ليس بظالم فالمعنى ان الله تعالى ليس بظالم ...

قوله ... الماهية باجزائها التى تركبت الماهية منها ... فهى ايضا على نوعين كثرة ... والفصل واما الكثرة الخارجية كتركب الانسان عن الجنس ... خارجية وذهنية فالذهنية ... يعنى ان الكثرة على قسمين ...

١٧

سرمدی واحد مطلقاً للوجوب مقدس

كالعدد المولف من الآحاد كالعشرة مثلا وكالانسان المركب من الاعضاء او اللحم والشحم والعظم والثاني تكثير الماهية بجزئياتها كالنوع المتكثر باشخاصها فقوله مطلقا اشارة الى جميع هذه الاقسام واشار الى دليل بطلان التكثير في الواجب بحذافيره ونقيره وقطميره بقوله للوجوب والاستدلال به اما على جميع الاقسام سوى الثالث اعني التكثير بالاشخاص فبان يقال ان كل ذات تكثيره بهذا المعنى اعني تالف ذاتها من تلك الاجزاء فانها محتاجة في تحققها خارجا وذهنا الى تلك الاجزاء قطعا لان وجود المركب بدون اجزائه محال والجزء مغائر للكل لانه متقدم عليه والمتقدم غير المتاخر فكل ما فيه كثرة بالمعنى المذكور فهو محتاج الى غيره وكل ما هو محتاج الى الغير فهو ممكن فكل ما فيه كثرة فهو ممكن وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس بممكن فهو ليس بمتكثر بجعله كبرى بقولنا الواجب ليس بممكن هكذا في الضرب الاول من الشكل الاول الواجب ليس بممكن وكل ما ليس بممكن

١٨

قوله فبان يقال الخ توضيح المقال ان الواجب تعالى لا يتصور فيه الكثرة بمعنى التركيب من الاجزاء ذهنية كانت او خارجية لان التركيب يستلزم الاحتياج الى الاجزاء والاجزاء مغائرة للكل بديهة متقدمة عليه فلو كان الواجب مركبا يلزم احتياجه الى الجزء الذي هو مغائر له ومتقدم عليه وكل شيء يحتاج الى الغير لا يكون واجبا فالواجب ليس بمركب هذا هو الاجمال والتفصيل على ترتيب القياس ولكن ليس بينهما كثير فرق ١٢ غفر له على شرح ميزان العشائر

عن الجوهرية والعرضية وتوابعهما لما مر وصفاته عينه

ليس بمتكثر فالواجب ليس بمتكثر واما الاستدلال بالوجوب على
بطلان التكثر بالاشخاص فبان يقال لو فرض الواجب اكثر من
ذات واحدة لاشتركا في حقيقة الواجب وامتازا بامر آخر
فيلزم تركيب كل واحد منهما فما به الاشتراك في العدمية التركيب
لانا نقول المراد بواجب الوجود الذات التي صدق عليها هذا
الوصف العنواني لا مع هذا الوصف وتلك الذات موجودة
لامحالة فتدبر قوله وصفاته عينه آه الحق اثبات
الصفات الواردة في الآيات والاحاديث من الوجه
واليدين والساق والضحك وغير ذلك ونوكل ادراك
كنهها الى الله تعالى

قوله واما الاستدلال اي كما ان الواجب لا يوجد فيه التكثر باعتبار الاجزاء كما مر دليله مفصلا لا يوجد فيه التكثر باعتبار الاشخاص والجزئيات

ايضا يعني لما كان الواجب ليس بكلي ليس بنوع حتى يكون له افراد واشخاص لان التعدد باعتبار الاشخاص انما يوجد في الاشياء التي افرادها مشتركة في امر ومتمايزة بامر

فكما ان السمع والبصر لا يدرك كنههما في الله تعالى كذلك هذه نعم نعلم
قطعاً ان هذه الصفات ليست مثل صفات الشاهد وعينية
الصفات بمعنى ان الذات تكفي كفايتها وليس للمتكلمين دليل
يدل على الزيادة لا نقلي ولا عقلي اما الاول فلان غاية ما في
الباب ان هناك حقيقة يصح اطلاق السميع والعليم
ونحوهما عليها عرفا وتفسيره اما هناك صفات متمائزة فكلا
ومن انصف من نفسه عقل ان الناس اذا استعملوا افعال
الصفات واسماءها لا يلتفتون الى تمايز الصفات وكونها
زائدة على الذات اصلاً لكنهم يلتفتون الى صدور الآثار
لا غير فان من رأى شيئا يتحرك ويمشي ويحس يسميه حياً
بسبب هذه الآثار ولا يلتفت الى ان الحيوة صفة زائد
او هو ذاتي الى غير ذلك من التدقيقات الفلسفية واما
الثاني فلان العقل ما شهد الا بكونه بحيث يصدر منه
الآثار واما ان ذلك منحصرة في زيادة الصفات فكلا
بل من انصف من نفسه عقل ان كون الصفات

٢٠

له قوله فكما ان السمع الخ يعني كما ان الواجب تعالى سميع بصير لكنه لا نعلم حقيقته فلا نعلم ان لله وجه ويد او غير ذلك لكنه لا نعلم علما على وجه الحقيقة بل نقول ان الله يعلم حقيقتهما ١٢ ٢ه قوله وليس للمتكلمين دليل يعني ثبت باعتبار صدور الآثار عنه تعالى انه تعالى له صفات لكن الكنه ليس عند المتكلمين دليل يدل على ان صفاته زائدة متمائزة عنه تعالى لا عقل ولا نقل اما العقل فلان العقل يعلم انه يصدر عنه الآثار واما ان ذلك منحصرة في زيادة الصفات فلا وهكذا النقل لان الناس اذا اطلقوا الصفات لا يلتفتون الى زيادتها وتمايزها بل يلتفتون الى صدور الافعال منها كما اذا حكمنا على الانسان انه حي فالتفاتنا في هذا الوقت الى صدور آثار من الحركة والمشي وغير ذلك لا الى ان الحي صفة زائدة متمائزة على غير الذات ١٢ شرح ميزان العقائد لمولانا ناظم الدين الكبرانوي

وهو مرئي للتواتر والامكان

بمنزلة الاعراض الحالة في محالها القائمة بموصوفاتها هو اعظم
التشبيه فان قال قائل هو مذهب اهل السنة فيجب قبوله
لانا اهل السنة عندنا هم القرون المشهود لها بالخير وما روي
عن احد منهم انه تكلم في الصفات هل هي زائدة اولا وعلى
تقدير زيادتها هل هي امور انتزاعية او خارجية واما هذه
الفرقة من المتاخرين التي تدعي لنفسها انها اهل السنة
فعلى تقدير ان لا يكون قولهم هذا بدعة في الدين واختراعا
لم لم يقله احد من السلف فنحن رجال وهم رجال والامر بيننا
وبينهم سجال هكذا سمعت من والدي قدس سره **قوله**
وهو مرئي اه اقول الحق عندي ان الروية اضافة اشراقية بين البصر
والمبصر غاية ما في الباب انها في الشاهد لا يتحقق الا بشرائط معروفة
ولا يلزم من ذلك كونها في الغائب ايضا مشروطة بتلك الشرائط
اذ كثير من الاشياء مشروطة بشرط في موطن ويتحقق
في موطن آخر بدون تلك الشروط وذلك باختلاف

قوله وهو مرئي في العقائد روية الله تعالى بمعنى الانكشاف التام بالبصر جائزة بالعقل واجبة بالنقل وقد ورد الدليل السمعي بايجاب روية المؤمنين الله تعالى في الدار الآخرة اما الكتاب فقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة واما السنة فقوله عليه السلام انكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر وهو مشهور رواه احد وعشرون من اكابر الصحابة واما الاجماع فهو ان الامة كانوا مجتمعين على وقوع الروية في الآخرة

٢١

فصل لا حكم للعقل في كون الفعل سببا للجزاء

احكام المواطن فافهم فانه يجديك قوله لا حكم للعقل اه

اعلم ان من الحسن والقبح ما يستبد[١] العقل بدركه من غير نظر كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار او بالاستدلال كالصدق الضار والكذب النافع ومرادنا باستبداد العقل بدركه ان لا يتوقف على ورود الشرع ومن الحسن والقبح ما لا يستبد العقل بدركه حتى يرد به الشرع فيدرك العقل مصلحة كحسن صوم آخر رمضان وقبح اول صوم من شوال فان العقل يدرك مصلحته هذا هو الحق عندي وان خالف الجمهور وسافصل هذه المسئلة في بعض تصانيفي ان شاء الله تعالى اذا ثبت هذا فنقول الحسن والقبح يطلقان على امور منها كون العقل صفة كمال وخلافه ومنها ملائمة الطبع ومنها تعلق الثواب والعقاب فالحسن[٢] والقبح بالمعنى الاخير ليسا بعقليين وانما بقضاء الله وتكليفه للناس ولا نقول انه لا يدرك العقل مصالح الفعل وجهة تعلق الثواب بل نقول لا دخل له في

---

١ قوله ما يستبد العقل بدركه يعني ان الحسن والقبح على نوعين الاول ما استقل العقل بدركه بان لا يتوقف دركه على ورود الشرع والثاني ما لا يستقل بدركه بل يتوقف دركه على ورود الشرع والاول ايضا نوعان ما استقل العقل بدركه من غير نظر كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار وما استقل العقل بدركه بالبرهان كالصدق الضار والكذب النافع ١٢

٢ قوله فالحسن والقبح في العقائد والحسن منها اي من افعال العباد وهو ما يكون متعلق المدح في العاجل والثواب في الآجل والاحسن ان يفسر بما لا يكون متعلقا للذم والعقاب ليشمل المباح برضاء الله تعالى اي بارادته من غير اعتراض والقبح منها وهو ما يكون متعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل ليس برضائه لما عليه من الاعتراض قال الله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر يعني ان الارادة والمشية والتقدير تتعلق بالكل والرضاء والمحبة لا تتعلق الا بالحسن دون القبح ١٢ غرر الفرائد على شرح ميزان العقائد لمولانا نظام الدين الكيرانوي

والمصنف يدرك استناد افعاله اليه تعالى

التحسين والتقبيح وشتان بين المرتبتين فتامل والصف قوله
والمصنف يدرك استناد افعاله آه اشارة الى ان استناد
افعال العبد اليه تعالى ضروري يتاتى بملاحظة احوال النفس فمن
لاحظ احوال نفسه ورزق الانصاف علم لا محالة ان قلوب
بني آدم بين اصبعين من اصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء
فالحاصل ان للعبد اختيارا في فعاله للقطع بالفرق بين قعد وقام
وصلى وصام وطال وقصر لكن لا اختيار له في ذلك الاختيار
فتامل وانما مثله كمثل رجل اراد ان يرمي حجرا فلو انه كان
قادرا حكيما خلق في الحجر اختيار الحركة ايضا ولا يرد ان
الافعال اذا كانت مخلوقة لله تعالى وكذا الاختيار ففيم الجزاء
لان معنى الجزاء يرجع الى ترتب بعض افعاله تعالى على البعض
بمعنى ان الله تعالى خلق هذه الحالة في العبد فاقتضى ذلك
في حكمته ان يخلق فيه حالة اخرى من النعمة والالم كما انه
يخلق في الماء حرارة فيقتضي ذلك ان يكون صورة الهواء

قوله فالحاصل ان للعبد اختيارا في افعاله لانا نحكم بالفرق بين صلى وفعل وكتب وصام وبين طال الغلام وقصر واسود لونه في شرح العقائد وللعباد افعال اختيارية يثابون بها ان كانت طاعة ويعاقبون عليها ان كانت معصية لا كما زعمت الجبرية انه لا فعل للعبد اصلا وان حركاته بمنزلة حركات الجمادات لا قدرة له عليها ولا قصد ولا اختيار وهذا باطل لانا نفرق بالضرورة بين حركة البطش وحركة الارتعاش ونعلم ان الاول باختياره دون الثاني ولانه لو لم يكن للعبد فعل اصلا لما صح تكليفه ولا ترتب استحقاق الثواب والعقاب على افعاله ولا اسناد الافعال التي تقتضي سابقية القصد والاختيار اليه على سبيل الحقيقة مثل صلى وكتب بخلاف مثل طال الغلام واسود لونه ١٢ عفي عنه

الاتيان بمثله عن المنكرين عن عجز وجه بحيث المنكرين عند ظهوره يدل على النبوة العادة على خارق وهى امر خارق النبى بمعجزة قوله معجزات

وعدم ادراك البعض للقصور او التعصب
مقالة فى النبى مصالح لا تحصى وهو معصوم
للوثوق مقارن دعواه بمعجزة

وانما يشترط وجود الاختيار وكسب العبد فى الجزاء بالعرض لا بالذات وذلك لان النفس الناطقة لا تقبل لون الاعمال التى لا يستند اليها بل الى غيرها من جهة الكسب ولا الاعمال التى لا يستند الى اختيارها وقصدها وليس فى حكمة الله ان يجاز العبد بما تقبل نفسه الناطقة لونه فاذا كان الامر على ذلك كفى هذا الاختيار غير المستقل فى الشرطية اذا كان مصححا لتخصيص هذا العبد لخلق الحالة المتاخرة فيه دون غيره فهذا التحقيق شريف مفهوم من كلام الصحابة والتابعين نبهنى عليه سيدى ووالدى ومن تشبثت بذيل فاضته قدس سره ونشر فى العالمين بره ثم اياك وان تزل قدمك من استماع هذه العبارة الى ما هو مذهب المعتزلة من التوليد فان بينهما بونا بعيدا وفرقا كثيرا قوله مقارن دعواه بمعجزة آه فائدة معجزات النبى

وذلك لانه لولا التاييد بالمعجزة لما وجب قبول قوله وبما بان الصادق فى دعوى الرسالة عن الكاذب وعند ظهور المعجزة يحصل الجزم بصدقه بطريق جرى العادة بان الله تعالى يخلق العلم بالصدق عقيب ظهور المعجزة وان كان عدم خلق العلم ممكنا فى نفسه عبد الغفار علم شرح العقائد

بخارق

عن

عليه السلام منها القرآن واختلف في وجه الاعجاز فقيل لانه في
الطرف الاعلى من البلاغة وقيل لاشتماله على الاخبار بالمغيبات
وقيل لغرابة اسلوبه وقيل للصرفة اي بان صرف الله تعالى دواعيهم
الى ان لا يعارضوا القرآن مع انهم كانوا قادرين على اتيانها
بمثله وفيه[1] ركاكة وخزازة لا يخفى وقيل للسلب اي لسلب
قدرتهم على الاتيان بمثله وكانوا قبل ذلك قادرين عليه
والحق ان اعجازه لجميع هذه فحصر وجه الاعجاز في
احدها ونفيه من الآخر خطأ ومن المعجزات اخبار النبي
صلى الله عليه وسلم بالوقائع الماضية ووقوعها على ما اخبر
من غير تفاوت وتخالف كنبع الماء من بين اصابعه
واشباع الخلق الكثير بطعام يسير ولعل[2] اعلى المعجزات
الاتيان بمثل هذه الشريعة السمحة السهلة البيضاء
الغراء روعيت فيها مصالح الدارين كما لا يخفى على
العارفين باسرارها الشريفة مع انه عليه السلام
كان قبل ذلك اميا وبالجملة لا يخفى معجزاته

---

[1] قوله وفيه ركاكة لانهم ما كانوا قادرين على الاتيان بمثله والا لاتوه حين طولبوا بقوله فاتوا بسورة لا انهم كانوا قادرين على الاتيان لكن الله تعالى صرفهم عن معارضة القرآن فان القرآن في اعلى مرتبة البلاغة وهو خارج عن مقدور البشرية فكيف يصح كونهم قادرين على الاتيان ۱۲ فافهم

[2] قوله واعلى المعجزات يعني ان اعلى معجزات النبي عليه السلام امية واتيانه بمثل هذه الشريعة الحنيفية التي لا شبهة فيها اعلى المعجزات من معجزاته صلى الله عليه وسلم ۱۲ غرر الفرائد على شرح ميزان العقائد لمولانا نظام الدين الكيرانوي

غير تعارض وتصديقه بعده ضروري ومحمد صلى الله عليه وسلم رسول خاتمهم للمعجزات

قوله غير تعارض صفة للخارق قوله وتصديقه اى تصديق الرسول قوله بعده اى بعد ظهور الخارق المقارن لدعواه غير المعارض ضروري قوله خاتمهم للمعجزات آه منها القرآن وانشقاق القمر والاخبار عن البيت المقدس واشباع الخلق الكثير بطعام يسير وكثر الماء القليل لجم غفير ونبوع الماء من بين اصابعه وانقياد الشجرة لدعوته واحياء الموتى باذن الله تعالى على يده وكلام العجماوات والجمادات له ومعه كما نقل بطرق كثيرة حتى بلغ التواتر ومن المعجزات سيرته المطهرة المهذبة والعلوم التي يطلق بها مع انه من قبل هذا لم يدارس اليهود ولا النصارى ولا احد والعلوم الصادرة منه عليه السلام علوم لا يكاد ان يدركها الانسان مع كمال بلوغها غاية تصور في تهذيب القوى العلمية والعملية وكون كلماته جامعة الى غير ذلك من المعجزات بما يعجز عن عدها لسان التحرير والتقرير

له قوله وانشقاق القمر قال الله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وسبب نزوله على ما روى عن جماعة من الصحابة كعبد الله بن مسعود وجبير بن مطعم وعبد الله بن عمر والنبي ابن عباس وعبد الله ... انه صلى الله عليه وسلم كان بمكة ... فلما مضى وهن من الليل تنازع الكفار وتجادلوا في ثبوت نبوته صلى الله عليه وسلم ونسبوا سائر معجزاته الى السحر فلما طال المباحثة ... في الفلكيات ... رسول الله ... فانشق القمر واشار ... فقال ... فلما ... النبي صلى الله عليه وسلم ... ساعة ... ومعجزاته ... الآخر ... هذا سحر ... مولانا ... في رسالته ...

... قوله من المعجزات ... والانسان ... عاجز ...

ثم الخليفة لا تشترط فيه العصمة لانه ليس بمقنن وهو ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي بالنص والاجماع والافضلية كذلك بهما واثبات الغائب حمق ثم الخارق قد يظهر على يد ولي وهي معجزة للنبي والعامل من الانس افضل من الملك للكلفة ۞ مقالة في المعاد يمكن وجود عالم اخر لعموم القدرة والبعث

قوله والافضلية كذلك اي بهذا الترتيب اي بترتيب الخلافة

قوله واثبات الغائب حمق آه فيه رد على الشيعة الشنيعة حيث قالوا ان الامام المنتظر الغائب هو الامام محمد المهدي المختفي في سر من راى قوله افضل من الملك للكلفة آه فان العمل مع المشقة التي للانسان من فعل قوته البهيمية اجلب للثواب قوله والبعث آه المراد بالبعث حشر الاجساد والدليل على امكانه ان جمع الاجزاء على ما كانت هي عليه وايجاد التاليف المخصوص فيها

قوله والافضلية في شرح العقائد افضل البشر بعد نبينا ابو بكر الصديق ثم عمر الفاروق ثم عثمان الغني ثم علي المرتضى وخلافتهم ايضا يعني على هذا الترتيب يعني ان الخلافة بعد رسول الله صلعم لابي بكر ثم لعمر ثم لعثمان ثم لعلي رض وذلك لان الصحابة قد اجتمعوا يوم توفي رسول الله صلعم في سقيفة بني ساعدة واستقر رأيهم بعد المشاورة والمنازعة على خلافة ابي بكر الصديق وبايعه [illegible] فاجمعوا على ذلك على رؤس الاشهاد الخ وتفصيل القصة في شرح العقائد قوله افضل من الملك ياتي في الصحاح قوله يعني رسل البشر افضل من رسل الملائكة ورسل الملائكة افضل من عامة البشر وعامة البشر افضل من عامة الملائكة والتفصيل مع الادلة في شرح العقائد قوله المراد بالبعث حشر الاجساد والبعث هو ان يبعث الله تعالى الموتى من القبور بان يجمع اجزاءهم الاصلية ويعيد الارواح فيها وهو حق بقوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون وقوله تعالى قل يحييها الذي انشاها اول مرة الى غير ذلك من النصوص الدالة على حشر الاجساد

عقد الفرائد على شرح ميزان العقائد لمولانا نظام الدين الكيرانوي

وسائر الاشياء الواردة

امر ممكن لذاته والله سبحانه عالم بتلك الاجزاء قادر على جمعها وتاليفها لما ثبت من عموم علمه لجميع المعلومات وقدرته على جميع الممكنات وصحة القبول من القابل والفعل من الفاعل يوجب صحة الوقوع قطعًا والى هذا الاستدلال اشار فی قوله تعالى وهو بكل شئ عليم وعلى كل شئ قدير الى غير ذلك من الآيات اما الوقوع فلان الصادق المصدوق الذی علم صدقه صلى الله عليه وسلم بآيات دالة قاطعة اخبر عنه فی مواضع لا تحصى بعبارات لا تقبل التاويل حتى صار معلوما بالضرورة كونه من الدين والى هذا اشار بقوله للتواتر والامكان و كان المراد بالتواتر التواتر بالمعنى وانما يدعى التواتر باللفظ ايضًا قوله وسائر الاشياء الواردة من عذاب القبر وسوال منكر ونكير والفسح والضيق فی القبر وتنعم المومن فيه والمجازات والمحاسبات والصراط والميزان وقراءة الكتب والحوض المورود وشهادة الاعضاء

له قوله وسائر الاشياء يعنی ان سائر الاشياء مثل عذاب القبر وغير ذلك واقعة لا شك فيها لان كلها امور ممكنة لا محال فی وقوعها واخبر بها المخبر الصادق فی خبره ١٢

حق للتواتر والامكان خاتمة قبول التوبة و
العفو بل فيهما جائز والمؤمن لا يخلد في
النار والامر والنهي تابع للمامور به والمنهي
عنه تم تاليفه في نصف دقيقة حرره مؤلفه
الضعيف عبد العزيز العمري الدهلوي

الى غير ذلك من الاشياء الواردة حق للتواتر والامكان بل
كلها معقول عندنا سنذكرها فاصبر قوله حق اي مطابق للواقع
قوله للتواتر والامكان اه اي ما تواتر من الاخبار في هذا الباب
مع امكانها في انفسها اذ لا يلزم من فرض وقوعه
محال قوله والامر والنهي اه يعني ان الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر تابعان للمامور به والمنهي عنه في الوجوب و
الندب فان كان المامور به واجبا فالامر به واجب
وان كان ندبا فندب وكذلك النهي فانه تابع للمنهي عنه
فان كان محرما فواجب والا فمندوب قوله تابع اي تابع كل
واحد منهما والذا لم يورد تثنية ؛ فلله الحمد اولا وآخرا فقط

قوله والمؤمن لا يخلد في النار وان كان من اهل الكبائر وان مات من غير توبة لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ولقوله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات ولقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس الى غير ذلك من النصوص الدالة على كون المؤمن من اهل الجنة ومسلم ان العبد لا يخرج بالمعصية عن الايمان كما حقق في المبسوطات ١٢ منه قوله عبد العزيز ابن الشاه ولي الله بن الشاه عبد الرحيم العمري الدهلوي هو شيخ المحدثين من اساتذتنا اخذ الفقه والحديث وسائر العلوم عن والده واخذ عنه جماعة من اكابر العلماء ولد في سنة ١١٥٩هـ وفات في سنة ١٢٣٩هـ رحمه الله وقد وقع الفراغ من تحشية هذه الرسالة في يوم الاربعاء من محرم الحرام سنة ١٣٢١هـ وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله واصحابه اجمعين